الأمم المتحدة

A/HRC/RES/46/13

الجمعية العامة

Distr.: General
31 March 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير – 24 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 23 آذار/مارس 2021

13/46- تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإذ يشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير إلى القرارات السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأن من الواجب معاملة جميع حقوق الإنسان على نحو يُتوخَّى منه الإنصاف والتكافؤ، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان وقيمته المتأصلتيْن فيه، وأن الإنسان هو محور حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن ثَم ينبغي أن يكون هو المستفيد الرئيس منها وأن يشارك بنشاط في إعمال هذه الحقوق والحريات،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، مع وجوب مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية،

وإذ يسلم بأن من شأن نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية أن يعزز النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، أي التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وهي ركائز مترابطة يعزز كل منها

الرجاء إعادة الاستعمال

الآخر، مع التقيد في الوقت ذاته بالولاية الخاصة بكل منها وبأحكام الميثاق، وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتوطيدها،

وإذ يشدد على مسؤولية جميع الدول، وفقاً للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون أي تمييز أياً كان نوعه،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وبالحوار والتعاون على نحو بناء على الصعيد الدولي، بغية النهوض بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية،

وإذ يرى أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وفقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والقانون الدولي واستناداً إلى مبدأي التعاون والحوار الصادق، يسهم إسهاماً فعالاً وعملياً في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي جعل الدول أقدر على امتثال التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان بما يحقق مصلحة جميع البشر،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح وسبل كسب الرزق وتعطل الاقتصادات والمجتمعات بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها السلبي على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وإذ يساوره القلق بوجه خاص لأن جائحة كوفيد-19 تؤدي إلى إدامة وتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وأن الأشخاص الأكثر تعرضاً للخطر هم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ومهمشة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء مظاهر الوصم وكره الأجانب والعنصرية والتمييز، بما في ذلك التمييز العنصري، التي ظهرت إبان جائحة كوفيد-19 في كثير من أنحاء العالم، إضافة إلى تصاعد خطاب الكراهية، وإذ يؤكد الحاجة إلى مكافحة هذه المظاهر،

وإذ يشدد على أن الحوار الصادق والتعاون في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يكونا بناءين وقائمين على مبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة وعدم الانتقائية وعدم التسييس، وعلى المساواة والاحترام المتبادل، بهدف تشجيع التفاهم وتعزيز التعاون البناء، بوسائل منها بناء القدرات والتعاون التقني،

وإذ يسلم بأهمية ما يُقدَّم من مساعدة تقنية وبناء القدرات بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، في تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة النهوض بدور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق استكشاف السبل المتاحة أمام الدول والهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتبادل ممارساتهم الجيدة وتجاربهم وخبراتهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يسلم بدور الاستعراض الدوري الشامل في أمور منها تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها، وإنشاء آلية تعاونية تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وإلى التحاور، وضمان تناول حالة حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم والمساواة بينها في المعاملة من حيث الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون المفيد للجميع،

وإذ يسلم أيضاً بأن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات في ميدان حقوق الإنسان يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان وأن ييسّر بناء مجتمع مستقبل مشترك للبشر يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان،

1- *يهيب* بجميع الدول أن تدعم تعددية الأطراف وأن تعمل معاً على تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، على الإسهام بهمة في هذا المسعى؛

2- *يهيب* بجميع الدول وبغيرها من أصحاب المصلحة أن تقيم حواراً وتعاوناً بناءيْن وصادقيْن في ميدان حقوق الإنسان، بالاستناد إلى مبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية، وعدم القابلية للتجزئة، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس، والمساواة، والاحترام المتبادل؛

3- *يؤكد من جديد* أهمية دور المساعدة التقنية وبناء القدرات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويهيب بالدول أن تعزز المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان عن طريق التعاون المفيد للجميع، بناء على طلب الدول المعنية ووفقاً للأولويات التي تحددها، ويرحب في هذا الصدد بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي؛

4- *يشدد* على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تقوم على التعاون والحوار البنّاء وتهدف، في جملة أمور، إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وإلى تعزيز وفاء الدول بما أخذته على عاتقها من التزامات وواجبات في ميدان حقوق الإنسان، ويدعو جميع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى المشاركة في عملية الاستعراض على نحو بناء؛

5- *يدعو* آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة إيلاء الاعتبار لأهمية التعاون المفيد للجميع في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

6- *يؤكد من جديد* التزام الدول بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن على جميع المستويات، باعتباره السبيل الوحيد الذي سيمكّن العالم من الاستجابة بفعالية للأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 وعواقبها، ويشدد في نفس الوقت على الدور المحوري للدولة في التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، ويؤكد في هذا الصدد على أهمية التحقق من أن جميع الدول تحصل على الإمدادات الطبية والأدوية واللقاحات المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة، والتأكد بوجه الخصوص من إمكانية وصول البلدان النامية إلى اللقاحات وتيسرها؛

7- *يقرر* أن يعقد اجتماعاً في دورته التاسعة والأربعين في إطار البند 3 من جدول أعماله، مدته ساعتان ويرأسه رئيس مجلس حقوق الإنسان، بشأن موضوع تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ومهمشة في جهود الإنعاش خلال جائحة كوفيد-19، بمشاركة الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، لتبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والخبرات، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على اغتنام هذه الفرصة لتيسير التعاون التقني؛

8- *يطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توفر للاجتماع الآنف ذكره جميع الموارد اللازمة للخدمات والمرافق، وأن تعد تقريراً موجزاً عن الاجتماع وتقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين.

الجلسة 49

23 آذار/مارس 2021

[اعتُمد بتصويت مسجل بأغلبية 26 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع ستة أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، توغو، أوروغواي، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، المكسيك، موريتانيا، ناميبيا، نيبال

المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، بلغاريا، بولندا، جمهورية كوريا، تشيكيا، جزر مارشال، الدانمرك، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، إيطاليا، هولندا، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، أوزبكستان، جزر البهاما، فيجي، ليبيا، ملاوي]